مصر: من أجل حركة جماهيرية للعمال والفقراء لمواصلة الثورة

فقط الطبقة العاملة المنظمة قادرة على التقدم في الطريق إلى الأمام

بعد عامين على ثورة يناير 2011، يواجه المتظاهرون القمع الوحشي. لقد قتل وجرح عدد من المتظاهرين في حين أن الاحتجاجات المعارضة تتجه إلى أعمال شغب نتيجة استفزاز المتظاهرين من قبل القوات الحكومية والجماعات الاسلاميين اليمينية المتطرفة التي حلت مكان بلطجية مبارك. العديد من السكان المحليين يروعون من هذه التطورات وعدد متزايد من الناس يطالبون الآن بـ"الاستقرار".

وهناك عدد من الشباب يتجهون إلى أساليب فوضوية خلال القتل الوحشي للمتظاهرين تحت حكم مرسي الذي يزداد سلطوية وفي غياب البديل الاشتراكي الجماهيري المنظم القادر على حشد الملايين من العمال والفقراء من أماكن العمل والمجتمعات المحلية المصرية. الحركة العمالية الجماهيرية تستخدم أساليب الإضرابات واحتلال أماكن العمل لا الاحتجاج فحسب وبالتالي تتحدى مرسي والطبقة الرأسمالية كلها، وترسال ضربة للنفوذ الامبريالية في الخارج.

وبطبيعة الحال، من حق المتظاهرين الدفاع عن أنفسهم ضد الهجمات الشرسة من الشرطة والقوى الإسلامية اليمينية. لقد واجه العديد من المتظاهرات الإناث الاعتداء الجنسي العنيف في ميدان التحرير ونظمن الدفاع عن النفس في مجموعات مثل البلاك بلوك. ولكن مجموعات الشباب بحاجة أن تتوجه لجماهير العمال والفقراء مع برنامج موحد يمكن أن يوقف كل الهجمات الرجعية. وهذا لا يمكن أن ينجح إلا في حركة منظمة من العمال والشباب. وتدعو اللجنة لأممية العمال لبناء حركة جماهيرية للدفاع عن النفس، منظمة ديمقراطيا، لضمان الاشراف الآمن على المظاهرات وأن تكون مرتبطة ببرنامج لتغيير النظام الاجتماعي.

المعارضة ضد مرسي تنمو وتزداد منذ مجيئه إلى السلطة وهو يُتهم مرسي بالفشل في تقديم أي حلول لتدهور الأحوال المعيشية التي تواجهها جماهير العمال والفقراء. لكن مرسي يستغل الفوضى التي أنشأتها قوات نظامه المسلحة، وذلك من خلال دعوته لحوار مع المعارضة في محاولة لتصوير نفسه على أنه زعيم قادر على إعادة إنشاء في مصر.

ولكن الكثير من المصريين لا يرون مخرجا من استمرار حالة عدم الاستقرار والاضطراب وهناك خوف من أن بعض زعماء المعارضة ومرسي قد يأخذون البلاد إلى "حرب أهلية". النظام الحالي، مثل الانظمة السابقة، يعطي الجيش القبضة القوية على الأمن وهو والطبقة الرأسمالية الحاكمة يخافون من إمكانية الطبقة العاملة أن تنشط كقوة منظمة ومن التحركات الجماهيرية بما في ذلك الاضرابات القادرة على شل الاقتصاد.

ولكن في ظل الفراغ اليوم، الطبقة العاملة والفقراء هم كم يدفعون ثمن الوضع غير المستقر والأزمة الاقتصادية. الحقوق النقابية التي لم تأتِ بسهولة بل من مكاسب النضالات العمالية تواجه اليوم هجومات كجزء من تدابير غير شعبية يتم تمريرها بحجة "إعادة استقرار البلاد ". ويجري تبرير هذه الهجمات ضد العمال من قبل النظام من خلال القاء لوم الوضع الاقتصادي على الاحتجاجات المستمرة. فإن هذا لن ينادي العمال في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقط ولكن خارج المنطقة وعبر الحدود والقارات. تضامن العمال وتشكيل حكومة عمالية إشتراكية ديمقراطية في مصر، تكون ملهمة بشكل كبير للجماهير العاملة والفقراء، مما يمهد الطريق للخروج من الحرب والبؤس والفقر.

لا تزال تهيمن على البلاد نخبة تسيطر على الثروة والسلطة من قبل الطبقة الرأسمالية الحاكمة. بعد سقوط مبارك ودائرته المباشرة، اخذ المجلس الأعلى للقوات المسلحة على هذا الدور. بعد تزايد المظاهرات والإضرابات العمالية، تراجع الى الخلف. ولكن في لعدم وجود حزب جماهيري حقيقي يمثل الطبقة العاملة والفقراء، فاز الإخوان المسلمين في الانتخابات ليصبح أكبر حزب ومرسي فاز بالسلطة. مبارك وقادة المجلس العسكري والاخوان المسلمين يمثلون أجنحة مختلفة ومتضاربة في بعض الأحيان من الطبقة الرأسمالية، لكنها الدفاع عن كل نفس النظام.

لقد دخل بالفعل البنك المركزي المصري على الخط وضخ 75 مليون دولار أمريكي في محاولة لوقف الانخفاض السريع لقيمة العملة. هذا إنقاذ الدولة للشركات الكبيرة وينطوي على استخدام المال العام والثروة الناجمة عن الأشغال الشاقة للجماهير في مصر لإنقاذ أرباح الأغنياء. إن كان هناك منظمة وحركة جماهيرية اشتراكية للطبقة العاملة لدعت إلى تأميم الشركات الكبرى ووسائل الإنتاج تحت الإدارة الديمقراطية والسيطرة العمالية.

الحركة العمالية النامية والمستقلة وقوى اليسار بحاجة إلى القطع مع قوى الرأسمالية والثورة المضادة التي تضم القوى الليبرالية المستعدة للذهاب إلى الحوار مع النظام، خاصة من أجل مقاعد البرلمان. إن قيادة جبهة الخلاص الوطني مدعومة من قبل أفراد أغنياء جدا، كما يتبين من مطالب الجبهة الليبرالية الغامضة والتي ترتكز حول الدستور والحقوق الديمقراطية (مع مرور ذكر عبارة "العدالة الاجتماعية").

من أجل بناء حزب عمالي جماهيري ثوري

في خضم الاضطرابات على قوى اليسار أن تحذر من قيادة جبهة الخلاص الوطني لأنها تقود المعارضة إلى طريق مسدود. اليسار الاشتراكي يتحمل مسؤولية بناء البديل الثوري الجماهيري الحقيقي والاشتراكية، بما في ذلك البديل للنتائج العكسية وأساليب الفوضوية، وذلك عبر التوجه الى

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

العمال المنظمين والنقابات العمالية المستقلة ودعوتهم لبناء حزبهم العمالي الجماهيري الخاص. فإن مثل هذا التنظيم السياسي ينادي العمال والفقراء والمضطهدين للمشاركة في النضال ضد النظام الرأسمالي الفاسد، وسيظهر طريقة المضي قدما للشباب الذين قد يعتقدون خطأ أن المظاهرات الحاشدة تكفي لتغيير النظام.

الحزب العمالي الجماهيري الثوري سينداي الى توحيد الجماهير من جميع الاديان والطوئف، كما أنه يركز عمله في النضال من أجل النقابات والحقوق الديمقراطية، والحد الأدنى للأجور، وبرنامج للإسكان العام والتعليم والرعاية الصحية والنقل العام ولتأميم كل البنوك الكبرى والشركات الكبرى، والسيطرة الديمقراطية للطبقة العاملة.

لكن العمال والفقراء يقومون بخطوات لتحسين حياتهم ومن أجل تحسين ملموس بعد اطاحة مبارك. خلال عام 2012 كان هناك أكثر من 3.400 تحرك على القضايا الاقتصادية والاجتماعية معظمها إضرابات. هذا ما يقرب من خمسة أضعاف سنة 2000. ووقع أكثر من ثلثي هذه الاحتجاجات بعد تنصيب مرسي رئيسا في 30 يونيو حزيران.

الإخوان المسلمون لديهم سجل طويل من معارضة الأنشطة النقابية. وتزايدت الهجمات الجسدية والقانونية على الناشطين النقابيين منذ انتخاب مرسي. وقد تم عزل مئات من العمال عن الأنشطة النقابية. قام مرسي بالكثير من الخطوات لإضعاف معارضة النقابات لخطط التقشف التي تقوم بها حكومته. وسيكون هناك تزايد في المعارضة من العمال لنظام الاخوان، من إضرابات واحتلالات والمتوقع أن تنمو. وسوف تكون هذه بأكثرها قضايا إقتصادية مثل الأجور والوظائف وايضاً القضايا السياسية مثل الحقوق النقابية وإعادة التأميم.

والاتحاد العمالي لا يزال يضم نحو أربعة ملايين عضو، ولا سيما في قطاع الصناعات العامة، بما في ذلك مصانع ضخمة مع تقاليد نضالية، مثل مصر للغزل والنسيج في المحلة وحلوان للحديد والصلب. العمال يترددون في مغادرة الاتحاد العام، على الرغم من القادة الفاسدين في كثير من الأحيان، وذلك لأنه ترتبطهم خدمات التقاعد وتقديمات أخرى مرتبطو بالعضوية. ولكن كما في تاريخ المحلة وغيرها من البرامج العمالية، هؤلاء العمال يناضلون بعزم كبير للفوز بأهدافهم. والمعركة لكسب السيطرة على نقاباتهم تستمر في النمو.

ونقابات عمالية مستقلة جديدة، التي يوجد منها الآن حوالي 1000، وبذلك يكون حوالي 2.5 مليون عضو. وقد نظمت عدد كبير الاضربات، بما في ذلك جباة ضرائب الممتلكات (العقارات) وعمال النقل العام بالقاهرة، عمال الموانئ والأطباء والمعلمين، وبالرغم من أن بعض النقابات صغيرة. للأسف يتم تقسيم النقابات المستقلة الآن بين اثنين من الاتحادات - الاتحاد المصري لنقابات العمال المستقلة والمجلس المصري العمالي الديمقراطي.

ما زال الشيء المفقود هو صوت سياسي للعمال. "كان هناك بوادر اشارات ولادت حزب عمالي جماهيري خلال الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، وعندما 21٪ صوتوا لصالح حمدين صباحي الناصري، الذي كان يعتبر من قبل العديد بأنه "مرشح اليسار". ولكن اليسار داخل جبهة الخلاص الوطني، والتحالف مع زعماء ليبراليين ورأسماليين مثل البرادعي ووزير الخارجية السابق عمرو موسى، أعاق تتطوره ليصبح صوت عمالي مستقلة.

يجب أن الاشتراكيين الخروج من جبهة الخلاص الوطني واظهار الحاجة لطرف مستقل للطبقة العاملة، الدعوة الى مؤتمر للنقابات العمالية والنشطاء والاشتراكيين لمناقشة بناء الحزب من هذا القبيل. يجب على اليسار ان لا يقع في فخ جبهة شعبية بالتحالف مع القوى التي تدافع عن الرأسمالية. هذا النوع من الأخطاء ليست جديدة بين اليسار. في شهر مايو الماضي، أيد الاشتراكيين الثوريين مرسي في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية ومن ثم دعوا لتشكيل تحالف حكومي مع الاخوان.

هذا يقوض ثقة الطبقة العاملة، وإعطاء رسالة مفادها أن الطبقة العاملة ليست قوية بما يكفي، وان الطبقة العاملة وحدها لا يمكنها مواجهة الاسلاميين اليميني الرأسمالي.فيترك قيادة المعارضة ضد مرسي لأمثال البرادعي وموسى، الذين لديهم جاذبية صغيرة لدى العمال والفقراء والذين هم بعيدين عن حياة المصريين العاديين.وتاريخ موسى ملطخ بتاريخ مبارك في عيون العديدين، ناهيك عن الدعوة الأخيرة لفرض حظر لمدة عام على الإضرابات.

من أجل الفوز على أحزاب اليمين الاسلامية، على الفقراء بناء حزب خاص للطبقة العاملة مع برنامج يلبي احتياجات العمال والفقراء. ينبغي أن يشمل ذلك النضال من أجل:

- **الحقوق الديمقراطية بما في ذلك كامل الحقوق النقابية**
- **حد أدنى للأجور لا يقل عن 1200 جنيه وأجور مرتبطة بتكاليف المعيشة**
- **برنامج ضخم لبناء المساكن، والاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والنقل العام**
- **تأميم كل البنوك والشركات المخصخصة والشركات الكبرى ما يسمح بتخطيط ديمقراطي للاقتصاد**
- **إلغاء الديون للبنوك الأجنبية والحكومات**
- **نداء إلى العمال في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها للتضامن**
- **حكومة اشتراكية ديمقراطية في مصر**

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)